

Abdenmour Benantar (dir.)

Europe et Maghreb: Voisinage immédiat, distanciation stratégique

(Algérie: Ed. Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD), 2010). 439 p.

المغرب العربي وأوروبا: جوار جغرافي وتنافر استراتيجي

محمد سي بشير(*)

جامعة مولود معمري - الجزائر.

الاستعمار، من دون أن يتبع هذا الاهتمام بشراكة بين الجانبين تترجم على أرض الواقع هذه الأهمية، بل إن أوروبا تحاول فرض مبادراتها الأمنية الخالصة أياً كان لبوسها (أمني، أو اقتصادي، أو سياسي إصلاحي) لتجعل من المغرب العربي موضوعاً لاستراتيجيتها، بدلاً من اتخاذه شريكاً في المجالات الحيوية ذات الاهتمام المشترك.

لقد لوحظ من خلال فصول هذا الكتاب أن هندسة تلك العلاقات، وتقرير مضمونها، كانا دوماً للطرف الأقوى في هذه العلاقة. أما في ما يتعلق بالأولويات، فإن أوروبا المنتظمة في إطار اتحاد اندماجي، قد امتنعت عن أي إشراك للبلدان المغاربية في منح الأولوية لغير ملف التهديدات ذات الطابع الأمني التي ترى أنها آتية من الضفة الجنوبية للمتوسط، وعلى البلدان

- ١ -

يأتي صدور هذا الكتاب في إطار بحث علاقات المغرب العربي بالقوى العظمى، حيث سبق نشر الجزء الأول منه في العام ٢٠٠٧ تحت عنوان: **علاقات المغرب العربي بالولايات المتحدة الأمريكية... اهتمام متزايد^(١)**، كما ستتم دراسة علاقة التجمع ذاته مع الصين، ثم روسيا، في مشروعات مستقبلية. الكتاب تأليف جماعي تحت إشراف أ. عبد النور بن عنتر المتخصص في الدراسات الأمنية، ويتناول بالبحث إشكالية العلاقات المغاربية - الأوروبية بين الجوار الجغرافي والتنافر الاستراتيجي.

إن هذه الإشكالية تشكل محور هذا الكتاب، حيث لوحظ اهتمام أوروبي بالمغرب العربي كمنطقة نفوذ تاريخية بفعل

msibachir@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) Abdenmour Benantar, dir., *Les Etats-Unis et le Maghreb: Regain d'intérêt?* (Algérie: Ed. Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD), 2007).

يشمل منطقة النفوذ المباشرة للمصالح الأوروبية، أي منطقة المغرب العربي، وذلك على خلفية ظهور اهتمام أمريكي بالمنطقة عبر مبادرات خاصة بها. وقد بيّنت الدراسة أن مسار برشلونة ركّز على المقاربة الأمنية من المنظور الأوروبي، على عكس النظرة المغاربية التي كانت تركز على مقاربة شاملة، أي الاهتمام بالرؤى جميعها من دون التركيز على إحداها دون الأخرى.

ومن بين ما تمّ التركيز عليه في الفصل الأول من الكتاب، ملف السياسة الجوارية الأوروبية التي أريد لها أن تكون مفتاح التعامل مع «الشركاء»، لكن بمنطق الفرض من الجانب الأوروبي، لتعلق ذلك بأولويات تخطّط لها، وترجمها في شكل مبادرات محورها أمني، وشكلها مطالب للأطراف غير الأوروبية بإجراء إصلاحات في مجالات عدة، خاصة منها السياسية، للوصول إلى نسج علاقات «متطورة» و«نوعية» مع أوروبا.

من ناحية أخرى، تم التركيز في هذا الفصل على مبادرة «الاتحاد من أجل المتوسط» التي أطلقتها فرنسا، والتي أريد لها أوروبياً أن تكون تعويضاً عنها، لفشل مسار برشلونة في التعاطي مع ملفات الأمن بالنسبة إلى الجانب الأوروبي، والاقتصاد بالنسبة إلى المغاربة.

وقد تبيّن من خلال تمحيص مسار مبادرة برشلونة للمشاركة المتوسطية ومضمونها، أن «الاتحاد من أجل المتوسط» ليس إلا استمراراً لها، بالإضافة إلى كونها مبادرة أوروبية كان الهدف منها التمكين في هذا الجزء من العالم لاستراتيجية أمريكية سبق طرحها، وهي الحاملة لمسمى «الشرق

المغاربية العمل من دون وصول آثارها إلى الضفة الشمالية.

ويتعلق الأمر عند الحديث عن هذه التهديدات بالإرهاب في المقام الأول، ثم تليه ملفات أقل أهمية، لكنها حيوية بالنسبة إلى أوروبا، على غرار الهجرة غير الشرعية والبطالة في بلدان المغرب العربي، وهي العوامل التي يرى الأوروبيون أنها مغذية للإرهاب من جهة، وللهجرة غير الشرعية من جهة ثانية. كما يُضاف إلى الملفين المذكورين ملف ثالث تركّز عليه أوروبا، وهو ملف الحوكمة، أو كما تطلق عليه، الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ملف يتم طرحة للضغط على البلدان المغاربية، بل يتم مقايضته بملف الإرهاب، أي كلما ظهر للأوروبيين مدى جدية العمل من قبل بلد في المنطقة المغاربية ضد هذه الآفة، تم غصّ الطرف عن التجاوزات في ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان من جانبها.

- ٢ -

لقد حاول المشاركون في هذا الكتاب (مجموعة أساتذة جامعيين من الجزائر) تأكيد الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي بالنسبة إلى أوروبا عبر ثلاث مقاربات، شكّلت فصول الكتاب. في المقاربة الأولى التي تضمّنها الفصل الأول، كان التركيز على عمق الرابط بين ضفتي المتوسط الجامعة للمنطقتين الجغرافيتين، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المغرب العربي وأوروبا عبر مسار برشلونة المتوسطي، واقعه وآفاقه، وهو المسار الذي شكّل انطلاقة الاهتمام الأوروبي (كمنتظم اندماجي) بالجوار جنوب المتوسطي الذي

وبالاستراتيجية الأمنية الأوروبية على وجه العموم.

ويشار، في هذا المقام، إلى أن عدم قيام الاتحاد المغربي لا يؤثر فقط في الجانب التفاوضي من منطلق القوة مع الجانب الأوروبي، بل يؤثر أيضاً في اقتصادات دول المنطقة، باعتبار أن الخسائر المترتبة عن عدم قيامه ونجاحه في التحول إلى اتحاد اندماجي، التي تم تقييمها في تقارير دولية ذات مصداقية وصادرة عن مؤسسات اقتصادية كبيرة (على غرار البنك الدولي في عام ٢٠٠٦)، قد تتجاوز المليارات من الدولارات، بل وتمنع بلدان الاتحاد المغربي من فرصة «الإقلاع الاقتصادي»، وتضيّع فرص تحقيق نمو اقتصادي بأرقام مذهلة (بعد إجراء الإصلاحات الهيكلية، وتحقيق نسيج من الترابط بين الاقتصادات المغربية).

وقد ظهرت علامات الفهم الأوروبي العميق للضعف الهيكلي المغربي عبر تعامل أوروبا مع بلدان المنطقة دولة دولة في ملفات الشراكة، التي تبين للجميع أنها لا تنظر إلى المغرب العربي إلا باعتباره سوقاً لفائض سلعي أوروبي، بالإضافة إلى الرؤية التي تحاول أوروبا إدامتها، والتي تضع الضفة الجنوبية للمتوسط كمنطقة نفوذ حيوية.

أما المقاربة الثانية التي ركّز عليها المشاركون في الفصل الثاني من هذا الكتاب، فكانت ذات علاقة برهانات الأمن في المنطقة الغربية للمتوسط، باعتبار أن المغرب العربي يقع في هذا الفضاء الجيوسياسي ذي الأهمية الأمنية المتعظّمة، خاصة مع وضع الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على

الأوسط الكبير). ويتمثل التشابه في مضمون المبادرتين في كونهما لم تطرحا إلا لإدماج إسرائيل في محيط رافض لها، وبالتالي التمكين للسلام، بحسب المفهوم الأمريكي - الأوروبي. كما توصّل الباحثون إلى أن المبادرتين ليستا إلا تأكيداً من الغرب لخصوصية في الثقافة السياسية للعالم العربي الإسلامي، تجعل منهما رافضين للديمقراطية ولمثلها، وبالتالي وجود ما يمكن تسميته بـ «المحيط الحامل» لتجذّر ظاهرة الإرهاب الذي تمثله الثقافة العربية الإسلامية (المحيط) ذات المضمون العنفي، بالإضافة إلى مضمون برامج التعليم، الديني منها والعام، التي يجب العمل على تغييرها إذا أُريد للعالم العربي الإسلامي أن يخرج من خصوصيته الراضية للتغيير.

ومما يلاحظ أيضاً أن مبادرة «السياسة الأوروبية الجوارية»، وهي مبادرة أخرى أطلقها الاتحاد الأوروبي، لم تكن سياسة واضحة، ذلك أنها وضعت الأسس للتعامل المزدوج مع الجوار الجنوبي (المغرب العربي) والجوار الأوروبي (في شرق القارة)، من حيث الفرض للسياسات في التعامل مع جنوب الضفة المتوسطية، في حين إن صفة الشريك منحت إلى الأطراف الشرق الأوروبية.

وبالإضافة إلى تعدّد المبادرات الأوروبية في التعاطي مع الجانب المغربي، فإن ثمة ضعفاً هيكلياً تعانيه منطقة المغرب العربي، وهو متمثل في عدم اقتناعها بأن العمل المشترك قد يكون الفيصل في تقوية الموقف التفاوضي المغربي، وبالتالي تجنّب التفاوض المنفرد الذي يؤثر في نهاية المقام في درجة تأثرها بتلك المبادرات،

ومن بين النقاط التي حاول الكتاب الإشارة إليها في الفصل الثالث، ضعف الرابطة التكاملية بين أعضاء المنتظم المغربي (اتحاد المغرب العربي) المنشأ عام ١٩٨٩ في الجزائر، الذي لم تفعل استراتيجيات إنشائه من قبل الدول الأعضاء منذ ذلك التاريخ، على خلفية التنافس المغربي الجزائري الذي عطل مسيرة الاتحاد المغربي إلى غاية إيجاد حل لمعضلة الصحراء الغربية. في هذا الإطار، استنتج كاتبو هذا الفصل العلاقة بين الاستقواء الأوروبي على بلدان المغرب العربي، ومحاولات تلك البلدان، على الرغم من ضعفها الهيكلي في العديد من المجالات، التعامل مع العملاق الأوروبي، كل على حدة، كما حدث بالنسبة إلى المغرب وتونس والجزائر في ملف الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- ٣ -

باختصار، إن النتيجة التي توصل إليها الكتاب هي أنه من المستحيل تحقيق انسجام في العلاقة الأوروبية - المغربية، إذا استمر التعامل بين الجانبين بمنطق الاتحاد الاندماجي القوي، مقابل أطراف لم تتفق قط حول أولويات تكون هي القاطرة في قيادة تعاملها مع هذا العملاق الأوروبي.

لقد شكّلت العلاقة بين المغرب العربي وأوروبا موضوعاً محورياً للعلاقة بين الضفتين، إذ إنه في كل مرة تحاول فيه أوروبا (كاتحاد و/أو كدول أعضاء في الاتحاد) طرح مبادرة للتعامل مع الضفة الجنوبية للمتوسط، يكون المغرب العربي الإشكالية المحورية لهذه المبادرة. لكن، وبالرغم من الاهتمام الأوروبي بالضفة

حدّ سواء) الإرهاب على رأس المخاطر الأمنية المهدّدة له، وباعتبار أن الصحراء الكبرى ستشكّل الملاذ الرئيسي للإرهاب بصفتها قاعدة خلفية لنشاطات «القاعدة». من ناحية أخرى، تمّت الإشارة إلى أهمية ندوات الحوار الأوروبية مع المغرب العربي في المجال الأمني عبر مبادرة «٥+٥» التي ما زالت تهتم بكل القضايا الأمنية المطروحة في المنطقة، والتي تتصدّرها، من وجهة النظر الأوروبية، ملفات الإرهاب والهجرة غير الشرعية، مع الملاحظة أن شكل ومضمون المبادرات كان دائماً أوروبياً، مما ينمّ عن علاقة «شراكة» من منطلق القوة والاستراتيجية الأوروبية فقط، من دون الالتفات إلى الأولويات السياسية لبلدان المغرب العربي، وخاصة منها الاقتصادية.

إن الاستراتيجية الأوروبية في هذا المجال تتصدّرها أولوية فرض السيطرة على حساب الطرف المغربي، وذلك بتعدّد المبادرات التي تهندس بها الجانب الأمني بصفة خاصة، والتي على الدول الضفة الجنوبية التعامل معها من منطلق الطرف المستوعب لها، بل والمنفّذ لمضمونها.

في المقاربة الثالثة، تطرّق الكتاب في **الفصل الثالث** إلى علاقات بلدان المغرب العربي بأوروبا، ليظهر من خلال ذلك مدى التنافر الاستراتيجي بين أولويات كل طرف من طرفي العلاقة. وقد تبين للدارسين أن الجوار الجغرافي لا يصنع الشراكة الاستراتيجية، خاصة مع وجود عاملي ميل القوة إلى الجانب الأوروبي، والميل الأوروبي إلى الاستفادة من الجوار الجغرافي لتحقيق مصالح أوروبا، مما أوجد تنافراً استراتيجياً بين الضفتين.

أولوي استراتيجي، إلا في حدود ما تراه أوروبا ظرفياً محققاً لمصالحها. «إن أوروبا تخاف من المغرب العربي، كما تخاف على هذا الفضاء الجيوسياسي، باعتبار التنافس الذي بدأت ملامحه تظهر في الأفق مع القوى الكبرى العالمية (الولايات المتحدة، والصين...)» (من مقدمة الكتاب) □

الجنوبية المقابلة، ثمة تنافر استراتيجي، بل إن ثمة ترتيباً أوروبياً للأولويات الاستراتيجية، يتمّ وفقها وضع المغرب العربي في الترتيب الثانوي للاهتمامات الأوروبية. ويتبين من خلال الدراسة المعمّقة لجوانب العلاقة أن الارتباط الاقتصادي بين الجانبين لم يتبعه اهتمام

صدر حديثاً

التاريخ والتقدم دراسات في أعمال هشام جعيط

ندوة فكرية

يحتوي هذا الكتاب أوراق الندوة الفكرية التي انعقدت لتكريم المفكر العربي التونسي هشام جعيط، في شعبة الفلسفة، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - بنمسيك، في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء. وقد اختار لها المنظمون أن تكون تحت عنوان جامع، دالّ على مضامين ما قدّمه المفكر من أعمال مميّزة: التاريخ والتقدم.

وقد سجّلت هذه الأوراق ما تميّز به هذا الباحث، الذي يصدق عليه أنه من طراز فريد، وأنه مؤرخ منقّب في الروايات والمصادر، وأنه ناقد لها، مدقق في التفاصيل؛ وأنه باحث مسكون بالشك والسؤال، ملتزم الأهبة والحذر في مواجهة المفاجآت؛ وأنه معتصم بالريث والرّسل في إتيان الاستنتاجات؛ وأنه ذلك العالم الذي يدرك بعمق أن مسؤولية المؤرخ تجاه الحقيقة التاريخية مسؤولية أخلاقية، في المقام الأول، قبل أن تكون معرفية.



٢٥٦ صفحة

الثمن: ١١ دولاراً

أو ما يعادلها